تحسن جاذبية الدول العربية للاستثمارات الأجنبية في مؤشر «ضمان»

الكويت تشهد عودة تدفقات صادرة بقيمة 6.3 مليار دولار

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، عن تحسن طفيف لجاذبية مجموعة الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2017 مقارنة بمؤشر العام السابق وذلك رغم استقرارها في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية للعام الخامس على التوالي.

وأضاف التقرير السنوي الـ32 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2017 الذي أطلقته المؤسسة من مقرها في دولة الكويت أن دول الخليج تصدرت أداء المجموعات العربية كما ارتفع أداؤها بشكل طفيف مقارنة بعام 2016، وفي المقابل حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا مع ارتفاع أدائها وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربيا.

وأوضح التقرير أن المؤشر يساعد متخذي القرار على تحديد مكامن القوة والضعف لكل دولة أو مجموعة جغرافية معينة على صعيد جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمؤشرات الفرعية أو المكونات الرئيسية للمؤشر العام وبما يسهم في صياغة السياسات واقتراح الإجراءات اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار.

مناخ الاستثمار في الدول العربية

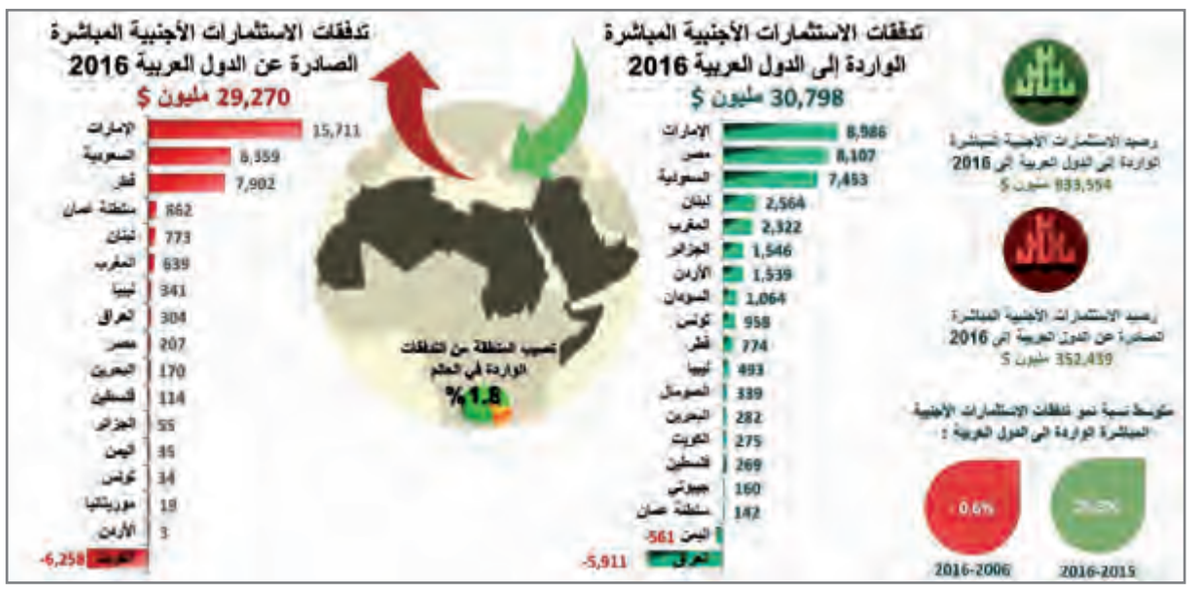

تدفقات الاستثمارات الاجنبية

- ارتفاع التدفقات 25 بالمئة إلى 30.8 مليار دولار عام 2016
- الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الدول العربية ارتفع إلى 807 ملايين دولار
- الدول العربية شهدت إنشاء 773 مشروعا بتكلفة 94 مليار دولار
- الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية مثلت 1.8 بالمئة من الإجمالي العالمي

الاستثمارات الواردة

وأشار التقرير، الذي اعتمد على آخر البيانات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) وقاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ومصادر وطنية أخرى، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية شهدت ارتفاعا بنسبة 25 % إلى 30.8 مليار دولار عام 2016، مقارنة مع 24.6 مليار دولار عام 2015.

وأوضحت المؤسسة في تقريرها، أن الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية مثلت ما نسبته 1.8 % من الإجمالي العالمي البالغ 1774 مليار دولار عام 2016، و4.8 % من إجمالي الدول النامية البالغ 646 مليار دولار لنفس العام، وأشارت إلى أن العام 2016 شهد تواصل تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر والسعودية على نحو 80% من الإجمالي.

وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية حسب التقرير ارتفاعا من 807 ملايين دولار وبحصة 3.3 % من الإجمالي العالمي البالغ 25.2 تريليون دولار عام 2016. وشأنها شأن التدفقات، تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على 54.2 % من الإجمالي.

الاستثمارات الصادرة

وفي المقابل سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية تراجعا بنسبة 14 % إلى 31.3 مليار دولار عام 2016 وبحصة بلغت 2.2 % من الإجمالي العالمي البالغ 1542 مليار دولار، و8.2 % من إجمالي الدول النامية البالغ 383 مليار دولار لعام 2016.

ومثلت الإمارات والسعودية وقطر وسلطنة عمان ولبنان على التوالي، حسب التقرير، المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 74 % لعام 2016، في حين شهدت الكويت عودة تدفقات صادرة بقيمة 6.3 مليارات دولار. أما على صعيد أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد بلغت 352.4 مليار دولار بنهاية عام 2016، ومثلت 1.4 % من الإجمالي العالمي البالغ 25.2 تريليون دولار عام 2016.

مشاريع الاستثمار الأجنبي

ووفق قاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets)، شهد عام 2016 قيام 616 شركة بإنشاء 773 مشروعا استثماريا أجنبيا جديدا في الدول العربية بتكلفة استثمارية تقدر بـ 94 مليار دولار وفرت حسب نفس التقديرات ما يزيد عن 115 الف فرصة عمل.

وأوضح التقرير أن مصر حلت في مقدمة الدول المستقبلة للمشروعات بقيمة 40.9 مليار دولار وبحصة 44.3 % من الإجمالي تلتها السعودية بحصة 12.8 % ثم الإمارات بحصة 10.6 %. وتصدرت الصين قائمة أهم المستثمرين في المنطقة بقيمة 29.5 مليار دولار وبنسبة 31.9 % من الإجمالي تلتها الإمارات بقيمة 15.2 مليار دولار وبحصة بلغت 16.4 % ثم الولايات المتحدة بنحو 7 مليارات دولار وبحصة بلغت 7.6 %.

مشاريع الاستثمار العربي البيني

وعلى صعيد مشاريع الاستثمار العربي البيني فقد شهد عام 2016 قيام 91 شركة عربية بإنشاء 142 مشروعا جديدا في المنطقة خارج حدود دولها، وقدرت التكلفة الاستثمارية لتلك المشروعات بنحو 22.2 مليار دولار حيث وفرت نحو 26.6 الف فرصة عمل جديدة.

وتصدرت مصر قائمة الدول العربية المستقبلة باستحواذها على 60.4 % من الإجمالي تلتها السعودية بحصة 23.4 % ثم الأردن بحصة 3.4 %. وفي المقابل تصدرت الإمارات الدول المصدرة بحصة بلغت 69.4 % من الإجمالي تلتها السعودية بحصة 20.9 % ثم مصر 3.7 %. ويعد قطاع العقارات الأهم في استقطابه للمشروعات العربية البينية حيث حظي باستثمارات بلغت قيمتها 18.13 مليار دولار وبحصة تبلغ نحو 85.2 % من الإجمالي تلاه قطاع الغذاء والتبغ والطاقة المتجددة والاتصالات.

34 قوة اقتصادية دولية تتنبأ:

تباطؤ الطلب العالمي على الأغذية بسبب تجمد مداخيل الصين

توقعت منظمة الأغذية الأممية (الفاو) حصول تباطؤ «كبير» في الطلب العالمي على المنتجات الغذائية والزراعية خلال العقد المقبل، مدفوعا بشكل أساسي بانخفاض مستوى الاستهلاك في الصين.

وفي تقريرها الأخير، توقعت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، أن تنامي الطلب على المنتجات الزراعية منذ العام الحالي ولمدة عشر سنوات، «سيتباطأ بشكل كبير مقارنة بالعقد المنصرم».

وتضمن التقرير الذي شاركت فيه 34 قوة اقتصادية دولية وأعدته الفاو ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومقرها في باريس، توقعات هامة تتعلق بالمنتجات الغذائية والزراعية الرئيسية حتى العام 2026.

وعزا التقرير أبرز أسباب التراجع إلى التباطؤ في النمو في الصين، حيث يتوقع أن تتجمد أي زيادات في المداخيل خلال السنوات العشر المقبلة وهو ما سيتسبب بانخفاض الإنفاق على الأغذية.

وعززت الصين تقليديا الطلب على المنتجات الغذائية والزراعية في السابق، بما في ذلك خلال العقد الماضي حيث شهدت الأسواق الزراعية «ارتفاعا في الطلب بمستويات تاريخية،» مدفوعا جزئيا بالاستهلاك الكبير في الصين للحوم والأسماك.

ولكن في وقت «يعتدل النمو في الأجور ويتراجع ميل الأسر إلى إنفاق نسب إضافية من المداخيل على الطعام،» ستنخفض معدلات النمو في الطلب على الأطعمة، بما فيها الحبوب واللحوم والأسماك والزيوت النباتية، «بحوالي النصف،» بحسب التقرير.

واشارت الفاو الى تباطؤ مشابه في الانتاج سيصيب استخدام الوقود الحيوي الذي كان استهلاكه «مدفوعا إلى حد كبير بالسياسات» الحكومية على خلفية المخاوف بشأن انبعاثات الغازات الدفيئة وهو ما عزز الطلب على الذرة وقصب السكر والزيوت النباتية خلال العقد الماضي.

وأفاد تقرير الفاو أنه «يرجح أن تؤدي السياسات الحالية وأسعار النفط الخام التي يتوقع أن تكون بمستويات معتدلة، إلى انخفاض في نمو انتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية مقارنة بالعقد الفائت».

وسيسمح هذا التباطؤ للمزارعين باستخدام الأراضي التي كانت مخصصة لانتاج الوقود الحيوي لزراعة الأغذية.

وتوقع التقرير أن يؤدي الانخفاض في الاستهلاك في الدول المتقدمة إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من 11 بالمئة إلى ثمانية بالمئة خلال العقد القادم، ما يخفض مجموعهم من أكثر من 788 مليون شخص إلى 650 مليونا.

الطلب العالمي على الاغذية يتباطء

ارتفاع حجم الديون الاستهلاكية في أميركا بأكثر من 18 مليار دولار

أعلن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) في الولايات المتحدة حدوث ارتفاع أكبر من المتوقع في حجم الديون الاستهلاكية في مايو الماضي.

وأوضح البنك أن حجم القروض الاستهلاكية ارتفع في ذلك الشهر بمقدار 18ر41 مليار دولار مقارنة بأبريل الماضي، وكان الخبراء الاقتصاديون يتوقعون أن يصل مقدار الارتفاع في هذه الديون إلى 13ر50 مليار دولار.

باكستان تطمح أن تصبح بين أكبر 5 دول مستوردة للغاز بحلول 2022

قال وزير البترول الباكستاني شهيد عباسي إن بلاده قد تصبح واحدة من أكبر خمس دول مستوردة للغاز الطبيعي المسال في العالم وتوقع أن تقفز الواردات أكثر من خمس مرات مع بناء شركات خاصة منافذ جديدة للغاز الطبيعي المسال.

وحول خطط باكستان الطموحة التي قد تحدث تغييرا في سوق الغاز الطبيعي المسال العالمية إذا جرى تنفيذها بالكامل، قال عباسي لرويترز إن الواردات قد تتجاوز 30 مليون طن بحلول عام 2022 ارتفاعا من 4.5 مليون طن حاليا.

وقال عباسي «لا أرى أي سبب يمنع أن نتجاوز 30 مليون طن (من واردات الغاز الطبيعي المسال سنويا) في غضون خمسة أعوام. سنصبح ضمن أكبر خمسة أسواق في العالم».

وبنت باكستان أول منفذ للغاز الطبيعي المسال في 2015 بعد بعض التأخيرات ومن المقرر أن يبدأ تشغيل المنفذ الثاني في أكتوبر تشرين الثاني مما يضاعف طاقة الاستيراد لنحو تسعة ملايين طن.

وقال عباسي إنه ينتظر أن تقرر مجموعة شركات تضم إكسون موبيل وتوتال و ميتسوبيشي وقطر للبترول وهوج النرويجية في سبتمبر ما إذا كانت ستشيد منفذا ثالثا للغاز الطبيعي المسال بتكلفة نحو 700 مليون دولار.

وتخلت باكستان عن خطط تمويل منفذين آخرين بعد أن قالت شركات خاصة إنها ستمولهما وتستغل شبكة الغاز الحالية في باكستان للبيع مباشرة للمستهلكين.

وقال عباسي «هذا النجاح الحقيقي ومن هنا سيأتي النمو» مضيفا أن نحو عشرة ملايين منزل مرتبط بشبكة الغاز في باكستان التي يقطنها نحو 200 مليون نسمة. وأضاف عباسي أن باكستان تجري محادثات مع روسيا وإندونيسيا وماليزيا وسلطنة عمان بشأن صفقات حكومية لاستيراد ما يصل إلى ثلاث شحنات غاز طبيعي مسال كل شهر لمنفذها الثاني الذي يمكنه استقبال 600 مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا أو ستة شحنات كل شهر. وتمد قطر منفذ الغاز الطبيعي المسال الأول في باكستان بمعظم احتياجاته.

باكستان تسعى لاستيراد كميات هائلة من الغاز

نمو مبيعات التجزئة في بريطانيا خلال الشهر الماضي

مبيعات التجزئة في بريطانيا تشهد نمو كبير

أظهر تقرير اقتصادي نشر امس الثلاثاء زيادة مبيعات التجزئة في بريطانيا خلال يونيو الماضي مع زيادة إنفاق المستهلكين على الملابس الصيفية ومستحضرات التجميل.

وبحسب التقرير الصادر عن «اتحاد تجارة التجزئة البريطاني» ومؤسسة «كيه.بي.إم.جي» للاستشارات الإدارية والمراجعة المحاسبية، فإن مبيعات التجزئة في بريطانيا زادت خلال يونيو الماضي على أساس التماثل بين المنتجات بنسبة 2ر1% مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، الذي كان قد شهد تراجع المبيعات بنسبة 5ر0% سنويا.

في الوقت نفسه زاد إجمالي مبيعات التجزئة خلال الشهر الماضي بنسبة 2% وهو ما يقل عن متوسط معدل الزيادة الشهرية خلال الستة الأشهر والإثنى عشر شهرا الماضية. وخلال الربع الثاني من العام الحالي حتى نهاية يونيو الماضي زادت مبيعات الغذاء بنسبة 6ر3% على أساس التماثل، وزادت بشكل إجمالي بنسبة 7ر4% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وهذه الزيادة هي أعلى زيادة ربع سنوية منذ شباط/فبراير .2012 في الوقت نفسه زادت مبيعات السلع غير الغذائية خلال يونيو الماضي بنسبة 9ر0% على أساس التماثل في حين زاد إجمالي المبيعات بنسبة 2ر1% خلال الشهر نفسه.

ارتفاع صادرات كوريا الجنوبية بنسبة 38.5 بالمئة

أظهرت بيانات اقتصادية نشرت امس الثلاثاء ارتفاع الصادرات الكورية الجنوبية خلال الأيام العشرة الأولى من العام الحالي بنسبة كبيرة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأشار تقرير صادر عن وكالة الجمارك الكورية الجنوبية ، إلى وصول حجم صادرات البلاد خلال أول 10 أيام من تموز/يوليو الحالي إلى 3ر14 مليار دولار بزيادة نسبتها 5ر38% عن الفترة نفسها من العام الماضي.

كانت الصادرات الكورية الجنوبية قد واصلت النمو للشهر الثامن على التوالي حيث زادت بنسبة 7ر13% خلال حزيران/يونيو الماضي لتصل إلى 4ر51 مليار دولار وهي ثاني أكبر صادرات شهرية منذ تشرين أول/أكتوبر 2014 حيث كانت قيمة الصادرات 6ر51 مليار دولار.

وأشارت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية للأنباء إلى أن هذه الزيادة الكبيرة في الصادرات خلال الشهر الحالي تعود إلى القفزة الكبيرة في صادرات السفن وأشباه الموصلات حيث زادت صادرات السفن بنسبة 4ر574% خلال الأيام العشرة الأولى من الشهر الحالي، في حين زادت صادرات أشباه الموصلات بنسبة 4ر50% خلال الفترة نفسها.

226 مليار دولار خسائر الاقتصاد السوري جراء الحرب

قدر البنك الدولي في تقرير، إجمالي خسائر الاقتصاد السوري بـ226 مليار دولار جراء الحرب المستمرة في البلاد منذ أكثر من ست سنوات التي أوقعت خسائر بشرية فادحة ودمارا في البنى التحتية.

وبحسب «الفرنسية» ، أفاد التقرير الصادر بعنوان «خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية» بأن الحرب المستمرة منذ عام 2011 «تسببت في خسارة في إجمالي الناتج المحلي بما قيمته 226 مليار دولار، أي أربعة أضعاف هذا الإجمالي عام 2010».

ووفقا للتقرير، فإن نحو 27 في المائة من مجموع الوحدات السكنية قد دُمرت أو تضررت جزئيا»، كما «تضرر نحو نصف مجموع المنشآت الطبية جزئيا».

ويعتمد البنك الدولي في احتساب الأضرار على صور الأقمار الصناعية وعلى بيانات مستقاة من دراسة تقييم الأضرار في سورية ومعلومات من المنظمات الشريكة الموجودة على الأرض. ويتحدث البنك الدولي عن تقديرات تفيد بأن ستة من بين كل عشرة سوريين يعيشون الآن في فقر مدقع بسبب الحرب». ويلحظ كذلك فقدان نحو 538 ألف وظيفة سنويا في الفترة الممتدة من عام 2010 حتى عام 2015.

الدولار يصعد لأعلى مستوى في 4 أشهر أمام الين

ارتفع الدولار مقابل سلة من العملات تستخدم لقياس قوته على نطاق أوسع امس الثلاثاء وسجل أعلى مستوى في أربعة أشهر أمام الين مع ارتفاع العائد على سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشرة أعوام 25 نقطة أساس خلال الأسبوعين الأخيرين.

ونزل الدولار النيوزيلندي لأقل مستوى منذ 23 يونيو حزيران بعد تقرير عن زلزال قوي ضرب البلاد قبالة ساوث آيلاند ولكن لم ترد أنباء عن حدوث خسائر حتى الآن.

وزاد مؤشر الدولار نحو 0.1 في المئة إلى 96.138 وصعد أيضا أمام اليورو بذات النسبة وزاد نحو ثلث بالمئة أمام العملة الأمريكية إلى 114.43 ين مسجلا أعلى مستوى منذ منتصف مارس آذار. وتدلي رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) جانيت يلين بشهادتها أمام المشرعين يومي الأربعاء والخميس بينما يتحدث نائب محافظ بنك انجلترا المركزي بن برودبنت في وقت لاحق يوم الثلاثاء.

وترسم البيانات منذ الأسبوع الماضي صورة قاتمة لاقتصاد بريطانيا وتقوض تلميحات آخرين في البنك لاحتمال رفع أسعار الفائدة في وقت لاحق من العام. واستقر الاسترليني تقريبا عند 1.2887 دولار و88.37 بنس لليورو.